نموذج تسجيل مزودي الخدمة والشروط والاحكام العامة

|  |
| --- |
|  |

**ملاحظة:**

\* يرجى استكمال وتعبئة نموذج تسجيل الموردين بشكل كامل وإرفاق نسخة موقعة ومختومة للنموذج والسياسات والاشتراطات الخاصة.

\*يجب كتابة الوثائق بصيغه الكترونية وليس بخط اليد.

\*يجب التوقيع والختم على الشروط والأحكام ونموذج الإفصاح.

\* يجب أن تكون جميع الوثائق المرسلة ذات جودة عالية وبصيغه PDF.

* **الشروط والأحكام**

قواعد تسجيل الموردين في الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها:

1. في جميع المسائل المتعلقة بالتسعير والدفع والشروط التجارية وشروط التوريد وكل ما يتصل بالمسائل المالية والتجارية، يجب على المورد التواصل مع موظفي إدارة المشتريات بالشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها فقط.
2. يلتزم المورد بعدم الرد أو الاستجابة لأي طلب عروض أسعار من قبل موظفين غير تابعين لإدارة المشتريات بالشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها.
3. استثناءً من الفقرة 1 والفقرة2 المشار اليها اعلاه، يجوز للمورد التواصل مع غير موظفي إدارة المشتريات للشركة الوطنية للإسكان أو الشركات التابعة بهدف تنفيذ المشروع والتسليم والجوانب الفنية واللوجستية على وجه الحصر.
4. في حال التواصل مع المورد من أي جهة غير تابعة لإدارة المشتريات بالشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها فعلى المورد إشعار إدارة المشتريات فورا والابلاغ عن كافة التفاصيل مع الأخذ بالاعتبار أن أي تواصل بشأن المسائل المالية أو التجارية من غير إدارة المشتريات يعتبر غير ملزم للشركة الوطنية للإسكان والشركات التابعة لها.

كما أن وثيقة قواعد السلوك المهني التي تقدمها الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها لموظفيها ومورديها تنص على أداء الأعمال التجارية بالنزاهة والأمانة والمُمثل الأخلاقية اللازمة لذلك، وكجزء من إطار حوكمة الشركات الخاص بنا وضمن إطار اطلاعنا بمسؤولياتنا تجاه جميع أصحاب المصلحة كشركة مساهمة، نحن نؤيد العمل وفق اطر الحوكمة والتحسين المستمر في هذا المجال.

كما ينبغي الالتزام بالأخلاقيات والمبادئ الأساسية المتبعة بالمملكة العربية السعودية من قبل جميع الموظفين والموردين العاملين مع الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها. ويتوقع من الموظفين والموردين التعبير عن مخاوفهم بشأن أي مسائل أخلاقية أو أي انتهاكات تخص وثيقة توجيهات قواعد السلوك المهني. فهذه الوثيقة تساعد على ضمان تحقيق العدالة في عمليات اختيار الموردين لدينا وفي حماية سمعة الشركة والتمكن من توسيع قاعدة الأعمال مع عملائنا.

وكامتداد للوثيقة، تحافظ الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها على سلسلة من المعايير التفصيلية التي توضح توقعاتنا بشأن الامتثال لأحكام الوثيقة، وينبغي على الموردين الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي عند التعامل مع العمال والموردين والعملاء والجهات ذات العلاقة. وتقوم الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها بتقييم عمل الموردين بناء على أدائهم وأعمالهم والتي ترتكز على قدرة المورد على تقديم الجودة والأداء وتكلفة السلع والخدمات التي تقدمها. كما يلتزم المورد بعدم الانخراط في أي شبهة فساد أو ابتزاز أو اختلاس أو تقديم أي رشاوي أو عمولات أو أي وسائل أخرى للحصول على ميزة أو نفوذ غير مستحق أو غير سليم بشكل مباشر أو غير مباشر وفي حال وجود شبهة لما ورد سابقا سيتم الإنهاء الفوري كمورد للشركة الوطنية للإسكان أو الشركات التابعة لها واتخاذ الاجراءات النظامية بحقة.

وفي حال طلب أي موظف تابع للشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها أي رشوة أو هدية أو مقابل خدمة من مورد، يجب الإبلاغ عن ذلك فورا لإدارة الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها أو إلى إدارة التدقيق الداخلي بالشركة. كما أن موظفينا ممنوعين من التماس الهدايا، أو طلب وسائل ترفيه أو طلب مصلحة من عملائنا وموردينا. ما عدا الهدايا الرمزية فقط والتي لا تزيد قيمتها عن 100 ريال سعودي. على ألا تخلق التزاما أو يبدو أنها تخلق التزاما، حفاظاً على عدم الوقوع في تضارب للمصالح عندما يتدخل موظفين الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها أو المصالح العائلية للمورد من خلال السلطات المخولة لأي منهم بشكل يتعارض مع اتخاذ قرار سليم يخص العمل فيما يصب في مصلحة الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها. لذلك، ينبغي على كل من الموظفين والموردين على حد سواء تجنب النشاط الذي قد يتدخل أو يبدو انه يتدخل أو يتعارض مع الأداء السليم لواجباتهم. كما ينبغي على الطرفين – الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها والمورد- اتباع الشفافية وسياسة الإفصاح حتى يتمكن كلً منهم العمل معا لضمان اختيار عادل لكلا من المورد والإدارة. كما ينبغي على الموردين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطتهم التجارية، والهيكلة والوضع المالي، وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى الممارسات الصناعية والتجارية السائدة. كما ينبغي على الموردين الالتزام بمعايير العمل العادلة في الإعلانات والمبيعات والمنافسة.

أما فيما يخص حماية المبلغين/المخبرين والشكاوى المجهولة، فينبغي على إدارة الموردين وضع برامج لضمان حماية سرية الموردين والعمال المبلغون وحظر اتخاذ الاجراءات التعسفية من العمال الذين يشاركون في مثل هذه البرامج بحسن نية أو يرفضون أمرا ينتهك وثيقة توجيهات قواعد السلوك المهني الخاصة بالشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها. كما ينبغي على إدارة الموردين توفير آلية شكوى مجهولة للعاملين للإبلاغ عن المظالم في مكان العمل وفقا للقوانين واللوائح المحلية. ومن أجل حماية أصول الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها، وحقوق الملكية الفكرية، والمعلومات السرية، فينبغي على الموردين احترام حقوق الملكية الفكرية وحماية معلومات الشركة والعملاء بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الأسرار التجارية، والمعلومات السرية، وغيرها من حقوق الملكية الفكرية؛ مثل العلامات التجارية، والتصاميم، وبراءات الاختراع، وحقوق النشر، والمعلومات غير المكشوف عنها. أما بالنسبة لتحريف واستخدام اسم الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها فلا ينبغي للموردين تمثيل أنفسهم على أنهم يتصرفون نيابة عن الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها إلا إذا كانوا مفوضين للقيام بذلك كتابيا عن طريق اشعار صريح موقَّع من قبل صاحب الصلاحية في الشركة بذلك. كما لا ينبغي للموردين تقديم تبرعات أو هدايا أو ما شابه ذلك نيابة عن الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها. بالإضافة إلى أن الموردين لا ينبغي عليهم استخدام العلامات التجارية والشعارات والممتلكات او الاسم التجاري وأي حقوق ملكية فكرية أخرى بدون إذن كتابي للإعلان عن منتجاتهم أو سلعهم أو خدماتهم، حيث لا يسمح للموردين بالإفصاح عن الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها كعميل أو كشف معلومات حول العلاقات معها بشكل مباشر، بالاسم أو بالمرجع إلا بعد الحصول على إذن كتابي من الشركة. ولدواعي حفظ السجلات والمخاطبات فمن الضروري والمهم أن تحتفظ الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها والموردين بسجلات تجارية دقيقة أثناء مدة علاقتهم. كما تتطلب المتطلبات التعاقدية والقانونية الاحتفاظ بهذه السجلات بحسب الأنظمة المعمول بها بعد انتهاء العلاقة. كما أن الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة في حال وجود شبهه لتزوير الوثائق. مع التزام الموردين بإبلاغ إدارة التدقيق الداخلي للشركة الوطنية للإسكان والشركات التابعة لها فورا عن أي محاولة لتزوير المعلومات في سجلات الشركة.

وعلى الموردين الابلاغ عن أي مشاكل تظهر مع تعهد الشركة الوطنية للإسكان والشركات التابعة لها بعدم وجود أي انعكاس سلبي على أي شخص أو شركة في حال الإبلاغ بحسن نية عن قضية أو اشكالية محتملة. وبدورها ستقوم الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها بالتحقيق في كل المزاعم بشكل تام لمعرفة الحقائق والأطراف المعنية. كما ينبغي على الموردين الالتزام بالأنظمة واللوائح والقرارات المرعية للمحافظة على حقوق العمال ومعاملتهم بكرامة واحترام بالشكل المنصوص عليه نظاماً. وفيما يتعلق بجانب الصحة والسلامة، فالشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها تدرك أن دمج الممارسات السليمة لإدارة الصحة والسلامة في جميع جوانب العمل أمر ضروري للحفاظ على الروح المعنوية العالية وإنتاج منتجات مبتكرة، فالموردين ملتزمين بتهيئة ظروف عمل آمنة وبيئة عمل صحية لجميع العاملين لديهم. أما عن بيئة العمل بالشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها، فالاعتبارات البيئية هي جزء لا يتجزأ من ممارسات أعمالنا. ويجب أن يلتزم الموردون بتقليل الأثر البيئي لتصاميمهم وعمليات التصنيع والنفايات. تتمثل نتائج عواقب مخالفات انتهاك وثيقة توجيهات قواعد السلوك المهني أو التوقعات المرجوة من قبل الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها كما لها الحق في اتخاذ إجراءات تأديبية مثل: إنهاء خدمة العاملين المتورطين بغض النظر عن المسمى الوظيفي أو الإداري. أما عن التدابير التي سيتم اتخاذها مع الموردين- في حال ثبت تورطهم- فهي ستتمثل في إنهاء الاتفاقيات مع الموردين وحظر إبرام عقود مستقبلية معهم وإقامة دعاوى قضائية ومنع موظفو المورد- بما في ذلك (مجموعة العمال) - من الوصول لمبنى الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها واتخاذ كافة الاجراءات النظامية بحقهم والمطالبة بالتعويضات. ويلتزم الموردين باعتماد أو إنشاء نظام إدارة مصمم لضمان الامتثال لهذه الوثيقة والقوانين واللوائح المعمول بها وتحديد وتخفيف حد المخاطر التشغيلية ذات الصلة وتسهيل التحسين المستمر.

**الشروط والأحكام:**

1. **التفسير:**
2. في هذه الاتفاقية يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة أدناه:

* الاتفاقية: هذه الشروط وأوامر الشراء، خطابات الترسية ذي الصلة (بما في ذلك أي جداول).
* نحن أو خاصتنا: تشير للشركة الوطنية للإسكان والشركات التابعة لها والتي تقوم بإرسال أوامر الشراء، خطابات الترسية.
* أنت، أنتم أو خاصتكم، الأطراف المعنية: تشير للطرف أو الأطراف الأخرى التي تقوم بتنفيذ هذه الاتفاقية.
* الخدمات: الخدمات المنصوص عليها في أوامر الشراء، خطابات الترسية.

**2. المقدمة:**

1. الشروط: تسري هذه البنود على الخدمات المتفق عليها معكم بموجب طلب تقديم العروض المرفق. إذا وجد أي من هذه الشروط غير متسق مع أوامر الشراء أو خطابات الترسية، فإن هذه الشروط تكون لها الأولوية، ما لم تقم أوامر الشراء أو خطابات الترسية بتعديل أي منها أو إذا ما تم توقيع اتفاقية منفصلة.
2. البدء: سيبدأ العمل بهذه الاتفاقية(i)- اعتباراً من أي تعامل سيكون لاحقاً وتستمر مع تقديم أي خدمات من قبل المورد.

**3. الخدمات:**

1. ينبغي أن تقوم الأطراف المعنية بتنفيذ الخدمات الموضحة في أوامر الشراء أو خطابات الترسية والأخذ بالاعتبار رعاية المعايير المهنية المناسبة المعمول بها. وتؤكد أن نطاق العمل كاف لتقديم الخدمات المطلوبة لنا وللغرض المبين في أوامر الشراء/ خطابات الترسية.
2. يتم تقديم الخدمات (بما في ذلك المخرجات) فقط للشركة الوطنية للإسكان أو الشركات التابعة لها من أجل تنفيذ الأغراض الموضحة أوامر الشراء/ خطابات الترسية أو المخرجات ذي الصلة.
3. الموافقة على تعويض الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها عن أي مسؤولية (بما في ذلك التكاليف القانونية) التي تم تتكبدها فيما يتعلق بأي مطالبة من قبل أي شخص آخر فيما يتعلق بالخدمات أو أي حقوق ملكية فكرية تنتج عن ذلك.
4. التغييرات: قد تطلب (الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها) أو (الأطراف المعنية) تغيير الخدمات أو هذه الاتفاقية. ولن يكون التغيير فعالا إلا إذا تم الاتفاق عليه خطيا.
5. ينبغي على الأطراف المعنية إجراء جميع الاختبارات اللازمة لضمان سلامة وجودة الخدمات المنجزة وفقا لتعليمات الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها دون إضافة أي تكاليف أعلى من قيمة الاتفاق.

**4. التكاليف:**

1. أساس التكاليف - سيتم حساب تكاليف الخدمات على الأساس المبين في أوامر الشراء أو خطابات الترسية. وتشمل التكاليف جميع المصروفات والضرائب المستحقة على السلع والخدمات. كما يحق للشركة الوطنية للإسكان أو الشركات التابعة خصم أو اقتطاع أي مبلغ وفقا لشروط وأحكام هذه الاتفاقية أو غيرها أو بحسب الانظمة واللوائح والقرارات المتبعة بالمملكة العربية السعودية، كما أن جميع الفواتير ستكون مستحقة الدفع بالريال السعودي وسيتم دفعها وفقا لذلك.
2. سيتم دفع أي دفعة مستحقة تتعلق بهذه الاتفاقية خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ الاستحقاق بعد تسليم الأدلة المستحقة من قبل الأطراف المعنية.
3. يحق للشركة الوطنية للإسكان والشركات التابعة لها إيقاف جميع الدفعات المستحقة إذا لم تقم الأطراف المعنية بتقديم او تأخرت في تقديم السجلات المطلوبة أو قدم شهادات مخالفة للأنظمة أو مزورة.

**5. سرية المعلومات:**

1. يوافق كلا من الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها والأطراف المعنية على استخدام المعلومات السرية فقط فيما يتعلق بالخدمات، وعدم الإفصاح عنها، إلا في الحالات التالية:
2. التي يقتضيها القانون أو أي محكمة ذات اختصاص أو لائحة مختصة.
3. أن تكون أو تصبح هذه المعلومات متاحة للعموم.
4. إذا تم استلامها من طرف ثالث لا يدين بأي واجب بسرية المعلومات.

**6. حقوق الملكية الفكرية:**

1. ستبقى أي حقوق ملكية فكرية موجودة مسبقا ملكا لمالكها أوالشركات التابعة له.
2. تبقى جميع الحقوق الفكرية المكتملة أو غير المكتملة التي أعدتها الأطراف المعنية من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية ضمن ملكية الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها. كما يجب أن تعاد جميع نسخ البيانات من الأطراف المعنية للشركة الوطنية للإسكان أو الشركات التابعة لها عند إنهاء أو الانتهاء من أي أعمال بموجب هذه الاتفاقية أو بناء على طلب من الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها في أي وقت.
3. تتعهد الأطراف المعنية بأن جميع الحقوق الفكرية المقدمة للشركة الوطنية للإسكان والشركات التابعة لها لا تنتهك الحقوق الفكرية أو غيرها من حقوق أي طرف ثالث. وتتعهد الأطراف المعنية بتعويض الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها عن أي تكاليف أو تعويضات أو رسوم قانونية تكبدتها الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها تتعلق بأي انتهاك لحقوق ملكية فكرية أو ناتجة عن أي تسوية قانونية. وبالتالي ينبغي على الأطراف المعنية الدفاع عن الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها مقابل المطالبات بالحقوق بما في ذلك أي تكاليف ناتجة عن تلك الحقوق منها على سبيل المثال لا الحصر التكاليف القانونية.

**7. إنهاء التعاقد:**

1. يحق للشركة الوطنية للإسكان أو الشركات التابعة لها إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت من خلال إشعار خطي للأطراف المعنية. وفي مثل هذه الحالة، ستقوم الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها بدفع جميع المستحقات الخاصة بالأطراف/الطرف المعني عن الأعمال التي تم القيام بها من قبل الطرف/الأطراف المعنية وتم قبولها من قبل الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها بشكل صحيح.
2. يحق للشركة الوطنية للإسكان أو الشركات التابعة لها بإنهاء هذه الاتفاقية فورا من خلال إشعار خطي للطرف الآخر إذا:
3. قام الطرف الآخر بمخالفة هذه الشروط أو أوامر الشراء/ خطابات الترسيه.
4. إن كان أدائه قد بمخالفة نص نظامي.
5. في حالة أي تأخير في أداء الخدمة.
6. يحق للشركة الوطنية للإسكان في أي وقت دون أي سبب من الأسباب أن تنهي هذة الاتفاقية كلياً أو جزئياً، وذلك بتقديم إشعار خطي للطرف الثاني بتحديد جزء أو أجزاء من العمل الذي يتعين إنهاؤه والتاريخ الفعلي لإنهاء الخدمة على أن يتم سداد الخدمات التي قد نفذت للطرف الثاني وقت الإنهاء.
7. لا يحق للأطراف المعنية التنازل، أو نقل، التزاماتهم الواردة بهدة الاتفاقية الى الغير دون موافقة كتابية مسبق من قبل الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها.
8. الإبقاء على سريان تنفيذ أي مادة من المفترض تطبيقها بعد انتهاء هذه الاتفاقية سوف يتم القيام به بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المواد 5، 6، 7.

**8. أحكام عامة:**

1. في حال القوة القاهرة لن يكون أي طرف مسؤولا تجاه الآخر إذا أخفق في الوفاء بالتزاماته بسبب مسائل خارجة عن إرادته المعقولة.
2. لا يجوز للموردين استقطاب موظفي الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها بدون الحصول على موافقة مسبقة.
3. تشكل هذه الاتفاقية بين الطرفين فيما يتعلق بالخدمات. وهي تحل محل أي اتفاقات أو بيانات أو مناقشات سابقة. وفيما يتعلق بالمادة 7 لا يعتبر أي طرف مسؤولا أمام الطرف الآخر (سواء كان ذلك بسبب الإهمال أو غير ذلك) عن حصول على تمثيل غير موجود في هذه الاتفاقية.
4. لا يعتبر فعل أو امتناع أحد الطرفين عن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية تعديلا أو تنازلا عن الأحكام غير المنفذة من الاتفاق ويجوز تقديم مطالبة لتنفيذ هذا الالتزام.
5. تخضع هذه الاتفاقية للأنظمة واللوائح والقرارات المرعيه المعمول بها في المملكة العربية السعودية هو النظام الواجب التطبيق على أي نزاع قد ينشأ بخصوص هذه الاتفاقية.
6. يجب على المتعاقد بعد اكتمال تنفيذ العقد أو إنهاء العقد أو انتهائه التَّوقف عن استخدام أي من البيانات والمعلومات الخاصة بالشركة وحذفها بصورة نهائية أو إتلافها أو إعادتها للشركة إذا طلبت منه الشركة أي من ذلك بموجب خطاب خطي.
7. يلتزم المتعاقد بالاطلاع على بيانات المشروع ودراستها وتحليلها حسب الحاجة فقط وبالقدر اللازم لتنفيذ الخدمات، كما يجب على المتعاقد إبلاغ الشركة فورًا بأي مخالفة متعلقة بالبيانات والمعلومات السرية وتوفير شرح تفصيلي للمخالفة ونوع البيانات التي تم اختراقها وهوية الأشخاص المتضررين بذلك وجميع التفاصيل الأخرى المهمة.
8. على المتعاقد الالتزام بجميع المتطلبات الأساسية للأمن السيبراني الخاصة بالهيئة الوطنية للأمن السيبراني واللوائح والسياسات الداخلية للشركة وتعليماتها.

**إقرار:**

أنا، الموقع أدناه، أقر بأن المعلومات الواردة في الشروط والأحكام أعلاه ومحتويات الوثائق المُلحَقة حقيقية وصحيحة. ونؤكد على أننا مسؤولين عن الحفاظ على إبقاء المعلومات المقدمة إلى الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها جديدة ومُحَدَّثة. ونُقِّر ونفهم بأنَّ المعلومات والوثائق المقدَّمة هي لغايات التسجيل لدى إدارة المشتريات في الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها.

اسم المنشأةClick or tap here to enter text.

اسم المفوض Click or tap here to enter text.

الصفة Click or tap here to enter text.

التوقيع:................................................................................

التاريخ Click or tap here to enter text.

الختم:

**نموذج الإفصاح**

**هل يوجد لدى الشركة/المنشاة علاقة بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها أو موظفيهم أو وزارة الإسكان.**

نعم  لا يوجد علاقة بأي منهم

إذا كانت الإجابة بنعم أرجو تحديد نوع العلاقة واسم الطرف ذو العلاقة.

Click or tap here to enter text.

**هل الشركة/المنشاة مملوكة لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها أو موظفيهم أو أقاربهم**.

نعم  لا

إذا كانت الإجابة بنعم أرجو تحديد اسم الطرف ذو العلاقة

Click or tap here to enter text.

**هل يعد أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها أو موظفيهم أو أقاربهم عضوا في مجلس إدارة الشركة أو مجلس مديريها**

نعم  لا

إذا كانت الإجابة بنعم نرجو تحديد اسم الطرف ذو العلاقة

Click or tap here to enter text.

**الأطراف ذو العلاقة:**

1. ‌مالك رأس مال الشركة الوطنية للإسكان (وزارة الإسكان)
2. ‌أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أي من شركة من مجموعتها وأقاربهم.
3. ‌كبار التنفيذيين في الشركة أو أي من مجموعتها وأقاربهم.
4. ‌أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لدى مالك رأس المال.
5. ‌المنشآت – من غير الشركات – المملوكة لعضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين أو أقاربهم.
6. ‌الشركات التي يكون أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو أقاربهم شريكاً فيها.
7. الشركات التي يكون أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو أقاربهم عضواً في مجلس إدارتها أو من كبار التنفيذيين فيها.
8. شركات المساهمة التي يملك فيها أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو أقاربهم ما نسبته (5%) أو أكثر.

**الأقارب أو صلة القرابة**:

الآباء، والأمهات، والأجداد، والجدات وإن علوا. - الأولاد، وأولادهم وإن نزلوا. - الإخوة والأخوات الأشقاء، أو لأب، أو لأم، وأولادهم. - الأزواج والزوجات.

نؤكد على أننا قرأنا ونوافق على الامتثال للإرشادات الواردة أعلاه.

**إقرار:**

أنا، الموقع أدناه، أقر بأن المعلومات الواردة في نموذج الإفصاح أعلاه ومحتويات الوثائق المُلحَقة حقيقية وصحيحة. ونؤكد على أننا مسؤولين عن الحفاظ على إبقاء المعلومات المقدمة إلى الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها جديدة ومُحَدَّثة. ونُقِّر ونفهم بأنَّ المعلومات والوثائق المقدَّمة هي لغايات التسجيل لدى إدارة المشتريات في الشركة الوطنية للإسكان أو الجهات والشركات التابعة لها.

اسم المنشأة Click or tap here to enter text.

اسم المفوض Click or tap here to enter text.

الصفة Click or tap here to enter text.

التوقيع:................................................................................

التاريخ Click or tap here to enter text.

الختم: